النظريات الإعلامية ودورها في توجيه الممارسة الإعلامية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية

عمر قاسم عبدالمجيد

معيد بجامعة سرت كلية الآداب قسم الإعلام

الملخص

تلخصت هذه الدراسة في إيجاد ترابط بين الممارسة الإعلامية في الإعلام المحلي والنظريات الإعلامية التي تزود العاملين في مجال الإعلام بسبل معالجة القضايا المختلفة في المجتمع بما فيها قضية الهجرة التي هي محور هذه الورقة البحثية، فقد لاحظ الباحث من خلال متابعته للقنوات المحلية اهتمام هذه القنوات بتغطية قضية الهجرة بالاقتصار على المضمون الإخباري وإهمالها للمضامين الإعلامية الأخرى من برامج توعوية متخصصة وحملات دعائية، مما لا يفي بمعالجة قضية الهجرة غير النظامية، التي تتطلب حملة إعلامية متكاملة ومشتملة على الأساليب الإقناعية المستقاة من النظريات الإعلامية والتي تعين القائمين بالاتصال على رسم سياسة موحدة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

***Abstract**:*

The target of this study is funding a link between media exercise in the local media and media theories that able to help the workers in this sector to treat deferent issues in the society involved the issue of illegal immigration.

An interest with illegal immigration has been noticed from the researcher in the media channels that focused only on news not on the media concept.

Thus, in this study the researcher tries to focus the light on media theories as a way to fund an union policy to treat the illegal immigration

المقدمة:

يتزايد الاهتمام بموضوع الهجرة غير النظامية عبر الوسائل الإعلامية فلا تكاد تخلو نشرات الأخبار اليومية من أنباء من لقوا حتفهم من المهاجرين غير النظاميين الأمر الذي يستدعي الوقوف في وجه هذه الظاهرة التي أودت بحياة آلاف البشر الذين يندفعون إلى الهجرة من بلدانهم إلى بلدان أخرى بغية تحقيق حياة أفضل، وقد تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومن هذه الدراسات (الهجرة غير النظامية من ليبيا إلى إيطاليا،(عمر، 2008)والحقوق الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين،(زهول، 2009)وتطور العلاقات الليبية الأوروبية ودورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية،(الحداد، 2010)والسياسة العامة الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية) (المشاي، 2011)وقد أحاطت هذه الدراسات بموضوع الهجرة غير النظامية من حيث الجوانب المعرفية، وبالنسبة للدراسات الإعلامية في هذا المجال قليلة ، فعلى حد علم الباحث أن جامعة طرابلس وأكاديمية الدراسات العليا خاليتان من الأبحاث الإعلامية التي تهتم بهذا الموضوع مع وجود

بوادر بحثية مستقبلية تسعى لدراسة هذا الموضوع إعلامياً، لذا رأى الباحث ضرورة ملحة بالإسهام ولو بمحاولة متواضعة دراسة هذه الظاهرة إعلامياً عن طريق المنهج الاستنباطي من خلال استنباط بعض الحلول لظاهرة الهجرة غير النظامية من الأطر النظرية الإعلامية .

مشكلة الدراسة : الوضع المنشأ لمشكلة الدراسة يتمثل في وجود قصور في المعالجة الإعلامية لقضية الهجرة غير النظامية في الإعلام المحلي، ويفترض الباحث أن حلحلة هذه المشكلة تستلزم توظيف بعض النظريات الإعلامية واستخدامها بشكل عملي للحد من استشراء ظاهرة الهجرة ملخصاً إشكالية الدراسة في تساؤلٍ مؤداه: ما دور النظريات الإعلامية في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وكيف يمكن توظيفها في الإعلام المحلي؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيس الذي لخص به الباحث إشكالية الدراسة يمكن استنباط عدة تساؤلات وهي؟

- ماهي النظريات الإعلامية التي يمكن وضعها في عين الاعتبار عند معالجة إشكالية الهجرة غير النظامية إعلامياً؟
- ماهي العلاقة بين النظريات الإعلامية والممارسة الإعلامية على وجه العموم والمعالجة الإعلامية لقضية الهجرة على وجه الخصوص؟
- ما أوجه الترابط بين النظريات الإعلامية التي استخدمت في الدراسة الحالية؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في توجيه الممارسة الإعلامية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها للمساهمة في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وبالتالي الحد من خطرها على الأفراد والجماعات.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النظريات الإعلامية في توجيه الممارسة الإعلامية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا(عمر،2008) :احتوت هذه الدراسة على ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول منها الإطار المنهجي للدراسة، واشتمل الفصل الثاني على الإطار المعرفي الذي احتوى على نظريات الهجرة والأطر التاريخية للهجرة ومفهومها وأسبابها ودوافعها وأثارها والجهود الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وأخيراً أهم النتائج والتوصيات، أما عن أهم أهداف هذه الدراسة فهي:

- معرفة أهم الأسباب التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية للأفارقة.
- معرفة عوامل الطرد التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أفريقية مختلفة اختيارهم لليبيا كبلد عبور.
- استخلاص النتائج المترتبة عن الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا سلباً وإيجاباً.

- توضيح الجهود المحلية والإقليمية والدولية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- تقديم المقترحات والتوصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة.

وأما عن أهم نتائج هذه الدراسة فهي:

- ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتم عبر بلدان المغرب العربي.

- تميز ليبيا بموقع جغرافي جعلها من عوامل جذب المهاجرين يتخذونها كبلد للعبور.

- السبب الاقتصادي هو أهم أسباب الهجرة غير الشرعية ومن ثم السبب الصحي.

- وجود جهود ليبية إيطالية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- توجد أضراراً صحية واقتصادية على ليبيا من وراء الهجرة غير الشرعية.

- إن الحلول الأمنية تواجه صعوبات في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الدراسة الثانية بعنوان: الحقوق الإنسانية للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي(زهمول2009)

احتوت هذه الدراسة على ثلاثة فصول يشتمل الفصل الأول منها على الإطار المنهجي للدراسة ويحتوي الفصل الثاني والثالث منها على مفهوم الهجرة وأنواعها وأسباب الهجرة إلى أوروبا واللجوء الإنساني في القانون الدولي، وحقوق المهاجرين في المواثيق الدولية، والسياسة الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة، وسياسة فرنسا تجاه مسألة الهجرة وقضايا حقوق الإنسان والقوانين المنظمة لها.

أهم أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم الهجرة وأسبابها والإشكاليات المتعلقة بها.

- تسليط الضوء على مسألة الحقوق الإنسانية للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي.

- تحليل البعد القانوني لأوضاع المهاجرين وأحوالهم الإنسانية ومدى استجابة القوانين الوضعية لمعالجة الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

- توضيح آثار التفجيرات التي حصلت في أمريكا وأوروبا على حركة الهجرة وازدياد التمييز العنصري تجاه المهاجرين.

أهم نتائج الدراسة:

- أبرز أسباب الهجرة إلى أوروبا هي الأسباب الاقتصادية.

- تنامي تيار اليمين المتطرف في أوروبا والذي يرفع شعار رفض الآخر.

- أوروبا تنظر إلى الهجرة بطريقة انتقائية وتمنح حقوقاً للمهاجرين الذين بالإمكان الاستفادة منهم دون الآخرين.

- وجود عوامل محفزة مصدرها دول الاستقبال والمتمثلة في عصابات المافيا التي ترعى الهجرة غير الشرعية لما تدر عليها من أرباح.

- صعوبة اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية.

- استغلال المهاجرين في الحملات الانتخابية وإلقاء عليهم أسباب الأزمات الاقتصادية باعتبارهم يشغلون وظائف مواطنين الدول الأوروبية.

- ظهور التمييز العنصري في فرنسا على أساس العرق والدين.

الدراسة الثالثة : بعنوان تطور العلاقات الليبية الأوروبية ودورها في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية (الحداد، 2010)

تناولت هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية من حيث مفاهيمها وأسبابها وخطورتها والصعوبات الأمنية في مكافحتها ، وطبيعة التعاون بين ليبيا والدول الأوروبية والجهود المبذولة لمكافحتها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

- تفسير الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية.

- إظهار إمكانية تطور العلاقات الليبية الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- توضيح الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

- وتسليط الضوء على الرؤية الليبية الأوروبية لهذه الظاهرة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- قدم ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستلزامها لتعاون دولي من أجل مكافحتها.

- أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية هو الدافع السياسي.

- طول الحدود البرية والبحرية لليبيا مع قلة الإمكانيات البشرية لمكافحتها ساهم في تدفق ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا.

- قصور التشريع الليبي عن وضع قوانين رادعة تتناسب مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- وجود تعاون أمني بين ليبيا وأوروبا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الدراسة الرابعة: السياسة العامة الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا، (المشاي2011) تناولت هذه الدراسة مفهوم السياسة العامة ، وصناعتها وتقويمها ، ومعالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والهجرة غير الشرعية والجهود الأمنية في مكافحتها، وقد هدفت إلى الآتي:

- تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على البلدان المرسلة والمستقبلة.

- التأكيد على اتجاهات السياسة العامة الليبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- دراسة الصعوبات والمشكلات التي تعترض السياسة العامة في ليبيا في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- اعتماد الدول النامية على التعاون الثنائي بينها وبين الدول المتقدمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- ظهرت قناعة بأن مكافحة الهجرة غير الشرعية لا تتحقق إلا بمكافحة أسبابها.

-ليبيا تكبدت خسائراً مادية نتيجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

-ضرورة اقحام المواطن الليبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تفعيل ظاهرة الإعلام الوطني والتوعوي لمكافحتها.

-تشجيع الدراسات داخل ليبيا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

-وضع خطط تنموية تشارك فيها بلدان العالم لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:

-تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تشكيل الإطار المعرفي ، حيث تقدم الدراسات السابقة إطاراً معرفياً ثرياً ومتنوعاً.

-تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جملة من الأهداف أبرزها الكشف عن أسباب الهجرة غير الشرعية.

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها محاولة للمقاربة بين النظرية والتطبيق في معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية إعلامياً، مما يعد مساهمة عملية موجهة بشكل مباشر للعاملين في مجال الإعلام وهذا هو مجال الثغرة المعرفية في مجتمع الدراسة الذي يحتاج إلى الأفكار التي تبتعد عن السبل التقليدية في الطرح.

منهج الدراسة: المنهج الاستنباطي الذي سيقوم الباحث من خلاله عرض وتحليل بعض الأطر النظرية للإعلام والاستفادة منها في إيجاد سبل عملية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

مجتمع الدراسة: اقتصرت الدراسة على ملاحظة الباحث للإعلام المحلي ومسلكه في التعاطي مع قضية الهجرة غير النظامية.

عينة الدراسة: هذه الدراسة نظرية محضة حيث تعذر على الباحث القياس الدقيق لتناول قضية الهجرة غير النظامية في الإعلام المحلي في فترة الدراسة، نظراً للأحداث والقلاقل الأخيرة التي تجري في البلاد وانصب عليها اهتمام الإعلام المحلي في ليبيا، ولهذا السبب آثر الباحث تعميم ملاحظته النظرية على الإعلام المحلي بشكل مجمل.

حدود الدراسة: اكتفت هذه الدراسة بتعميم الملاحظة النظرية على الوسائل الإعلامية المحلية والواقعة في المجتمع المحلي للدراسة وفي فترة زمنية وجيزة وهي الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر قبل التأجيل، فقد تابع الباحث الإعلام المحلي خلال هذه الفترة فلم يجد مواداً إعلامية معالجة لقضية الهجرة.

أدوات الدراسة: الملاحظة البسيطة: حيث لاحظ الباحث من خلال متابعته لوسائل الإعلام المحلية بأن هناك قصور في هذه الوسائل ناتج عن اعتمادها بشكل كبير على بث الأخبار في تغطية ظاهرة الهجرة غير النظامية وإهمالها المواد الإعلامية الأخرى التي يمكن أن تساهم في معالجة الظاهرة.

أولاً : مفهوم الهجرة، ودوافعها، وسبل مكافحتها:

أ- مفهوم الهجرة لغة واصطلاحًا:

الهجرة لغةً اسم من فعل يهجر هجراً وهجراناً، يقال: هجر المكان، أي تركه. والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره. (الفيروز أبادي، ص157)

أو هي الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق. (الكافي، 1994، ص1055)

والهجرة في الاصطلاح: هي انتقال البشر من مكان إلى آخر سواءً كان في شكل فردي أو جماعي أو لأسباب سياسية أو اقتصادية او اجتماعية أو أمنية، وهو يتطابق مع المعنى اللغوي.

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطة المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على أسباب دخول أو بطاقة إقامة (الحوات وآخرون، 2007، ص2).

و تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق **البر** و البحر و الجو بما في ذلك مناطق العبور و المطارات و يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين و التجار (مسعود، 2014، ص127)

ويمكن أن يعرف الباحث الهجرة غير النظامية، إجرائيًا : بأنها الانتقال من بلد إلى آخر بطريق غير قانوني، بسبب طموح المهاجر لحياة أفضل على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو الصحي.

ب–دوافع الهجرة غير النظامية:

1- فقدان الأمن الاقتصادي: إن من أهم محفزات الهجرة هو سوء الأوضاع الاقتصادية في بلد من البلدان وسوء الأوضاع يتمثل في قلة فرص العمل وغلاء الأسعار مما يضطر بعض المواطنين إلى اللجوء لحياة أفضل خارج بلدهم بأي سبيل.

2- فقدان الأمن الغذائي: وهو شعور المواطن في بلد من البلدان بشح في الموارد الغذائية الزراعية التي تنتج محلياً أو المستوردة من الداخل مما يجعله يفكر في الهجرة إلى بلاد أخرى تتوفر فيها حاجته من الغذاء. (سعودي، 2008، ص 26)

3- فقدان الأمن الصحي: من الأسباب الهامة في الهجرة هي فقدان الأمن الصحي في البلد المقام فيها، وقد تمخضت اجتماعات مجلس الأمن، والمنتدى الاقتصادي ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي على اعتبار الأمن الصحي من أهم القضايا الإنمائية (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2001، ص11).

هذه هي أهم دوافع الهجرة التي بلا شك تترتب على سوء الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية في البلدان المهاجر منها، ويمكن إسقاط ذلك على المجتمع الليبي الذي يعاني من فقدان الأمن والاستقرار في كافة النواحي الحياتية، "فقد احتل المهاجرون الليبيون المرتبة الخامسة في عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا "(بوابة الوسط، إبريل، 2019) فضلا عن كون ليبيا من أكبر بلدان العبور للمهاجرين غير النظاميين، "حيث وصل من ليبيا إلى أوروبا خلال عام 2017 أكثر من مائتي ألف مهاجر غير نظامي عبر القوارب البحرية " (Human Rights Watch، 2018)

ج– خطورة الهجرة الغير نظامية على الأرواح:

تشكل الهجرة الغير نظامية خطراً مؤكداً على الحياة الإنسانية إذ تسببت الهجرة غير النظامية عبر سواحل البحر المتوسط فقدانا في الأرواح حيث أشار تقرير وكالة الأنباء العالمية (لاسوشيتد برس) عن فقدان (56800) مهاجرا غير نظامي منذ العام 2014، إلى العام 2018، وهذه الإحصاءات تثبت أن الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط وهو أكثر السبل المتبعة أشبه بالانتحار مما يستوجب التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بكافة الطرق المتاحة.

د. سبل مكافحة الهجرة غير النظامية:

تكافح الهجرة الغير نظامية عبر مجموعة من السبل أهمها:

1- الشرطة الأوروبية (اليوربول):

وهي منظمة الشرطة الأوروبية المسؤولة عن تبادل المعلومات لمكافحة الجرائم والتجاوزات التي تتم عبر الحدود بما فيها الهجرة غير النظامية، غير أن هذه الشرطة ليس لديها مسؤولية القبض بل تعهد في مسؤولية الملاحقة والقبض إلى السلطات المحلية.

2- **الشرطة المحلية:** وهي أجهزة أمنية وطنية تعمل على مكافحة الهجرة غير النظامية.

3- **سياسة الإعادة:** وهي سياسة تتبنى إقناع المهاجرين غير النظاميين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية مقابل بعض المزايا التي تمنح لهم. (شعبان، الهجرة غير الشرعية، مقال منشور)

ويضيف الباحث إلى هذه السبل التي تكافح الهجرة غير النظامية وسائل الإعلام التي تضطلع بدور التوجيه للحد من الممارسات الضارة في المجتمع خاصة وأن الهجرة غير النظامية أدت إلى إزهاق العديد من الأرواح مما يعطي لوسائل الإعلام مجالاً خصباً لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية عن طريق الإعلام الديني والإعلام التوعوي والتثقيفي خاصة "وأن الوسائل الأمنية تواجه صعوبة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية"(عمر، ، 2008)

ثانيا: (دور النظريات الإعلامية في توجيه الممارسة الإعلامية في التوعية بخطورة الهجرة غير النظامية)

يرى الباحث بأن التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية أصبح واجباً مهنياً نظراً لخطورة الهجرة غير النظامية على الحياة البشرية ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتبني وسائل الإعلام حملة إعلامية تتم وفق القواعد والأساليب العلمية المتعارف عليها لدى الباحثون في حقل الإعلام، والتي يمكن الاستعانة بها للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، ويمكن تقسيمها إلى عدة أساليب:

1- أسلوب التكرار والملاحقة:

يلاحظ الباحث بأن اهتمام الإعلام المحلي بظاهرة الهجرة غير النظامية ينصب على ما يبث في نشرات الأخبار التي وإن كانت تتضمن التوعية بأثارها السلبية وخطورتها فإنها في واقع الأمر لا تحقق التوعية بآثارها السلبية وخطورتها لأن الرسالة الإعلامية لكي تحقق تأثيرها في المتلقي يجب أن تتسم بأسلوب التكرار والملاحقة، الذي يتطلب "تكرار الرسالة الإعلامية بصيغ مختلفة" (اسماعيل، 2003، 111)أي في مضامين إعلامية مختلفة، فمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية في نشرات الأخبار يصعب إدراكه لأن نشرات الأخبار تتضمن بطبيعة الحال عدداً وفيراً من الأخبار المتعلقة بالعديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية ناهيك عن اتساع موضوع الهجرة واشتماله على عدة جوانب وآثار عديدة، لذلك يرى الباحث بأن وظيفة وسائل الإعلام في الحد من ظاهرة الهجرة من الصعب أن يتحقق من مجرد الإخبار بآثارها السلبية عن طريق النشرات لسببين أولهما أن من شروط أسلوب التكرار والملاحقة التنويع لكي لا يؤدي إلى ملل المتلقي وبالتالي فقدان أهميته كأسلوب إعلامي مؤثر ، والسبب الثاني أن نشرات الأخبار وظيفتها الرئيسة الإخبار عن القضية أو الظاهرة وليس معالجتها لذا يتعين على الإعلام المحلي ملاحقة الجماهير المتابعة لها بصيغ إعلامية مختلفة ومستهدفة لمعالجة ظاهرة الهجرة عن طريق البرامج التوعوية والدينية والحملات الدعائية المضادة للهجرة غير النظامية و التي يجب أن تلاحق المتابع للوسائل الإعلامية في صيغ إعلامية متعددة ومتخصصة لكي تؤثر فيه.

2- ترتيب الأولويات :

إن من أهم ما جاءت به نظرية ترتيب الأولويات هو "أن وسائل الإعلام ترتب أولويات الجماهير نحو القضايا التي تراها مهمة"،(ثمار، 2005)وقد ترتب أولوياتها وفق ما تراه الجماهير مهما ، ويرى الباحث أن هذين المفهومين لترتيب الأولويات يدللان على أهمية اتباع أسلوب ترتيب الأولويات في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية لأن اهمال البرامج الحوارية والتوعوية الهادفة للحد من ظاهرة الهجرة يعني إعلاميا أن هذه الظاهرة ليست مهمة وليس من واجب الإعلام إبرازها، وأن هذه الظاهرة ليست بقيمة قضايا أخرى في المجتمع تفرد لها القنوات المساحات، فالتغلب على ظاهرة الهجرة غير النظامية يمكن أن يتحقق من خلال الحملات الدعائية والبرامج التوعوية وهذا ما يفتقده الإعلام المحلي الذي يتعين عليه إعداد برامج توعويه ودينية وتثقيفية تبين الآثار السلبية للهجرة غير النظامية مما يعد مساهمة إعلامية للحد منها.

3- التأطير:

إن من أهم ما تستخدمه وسائل الإعلام في عرضها للقضايا ما يسمى بالأطر التي تنقسم عادة إلى أسباب الظاهرة والقوى الفاعلة فيها والحلول المقترحة لها(فرفر، 2016) فأسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية تنقسم على سبيل المثال إلى الفقر وسوء الأوضاع الأمنية في البلدان المهاجر منها وهذه الأسباب تستغلها قوى فاعلة تستفيد من هذه الهجرة وهذه تتطلب شفافية من قبل وسائل الإعلام وتتطلب برامجا تثقيفية متخصصة توجه للطامحين في الهجرة وتقوم بتوعيتهم بوجود عصابات عالمية تقوم بالا تجار بالبشر بالإضافة إلى توعية المواطنين بسلبيات الهجرة غير النظامية عن طريق عرض الصورة الحقيقية لحياة المهاجرين بالخارج ومعاناتهم، إن أسلوب التأطير غاية في الأهمية فهو يقسم القضايا التي تواجه المجتمعات إلى أسباب ودوافع وقوى فاعلة وحلول وتقييمات لهذه الحلول، فهذا الأسلوب كما يرى الباحث يتيح للقائم بالاتصال سبل عديدة لمواجهة القضايا المختلفة بما فيها ظاهرة الهجرة غير النظامية أما إذا ما تم التركيز على جانب واحد فقط من الجوانب السلبية للهجرة غير النظامية ولنقل معاناة المهاجرين في الخارج فلن نضمن من خلال هذه الرسالة بمفردها عدول الطامحين للهجرة عنها فقد لا يتم قبول الرسالة الإعلامية أحادية الاتجاه ، أما إذا ما تم تعضيد هذا الاتجاه بالقوى الفاعلة في الهجرة غير النظامية وهم المهربون أو العصابات العالمية المستفيدة من هذه الهجرة فسيكون هنا تأثير الرسالة الإعلامية أكثر قوة وأبلغ تأثيراً في نفوس المهاجرين وهكذا، فكل إطار إعلامي يعد عاملاً مساعداً في معالجة الظاهرة إعلامياً، وهذا ما يجب أن يسير عليه الإعلام المحلي في معالجته لظاهرة الهجرة.

4- تشكيل الإعلام للحقيقة الاجتماعية:

تعرض علينا وسائل الإعلام كل يوم أنماط الحياة الغربية المتقدمة عن طريق المسلسلات والأفلام والبرامج، مما يخلق لدى المتابع انجذاب لهذه المجتمعات، وهذا الانجذاب يتوافق مع سبب الهجرة من البلد والذي يسمى بعامل الجذب الذي يعزز لدى المتلقي الشعور بعامل الطرد من بلده، بسبب ما تعرضه وسائل الإعلام من إغراءات عبر المضامين المختلفة والتي تشكل في مجملها ما يسمى في النظريات الإعلامية (بتشكيل وسائل الإعلام للحقيقة الاجتماعية) وإن لم تكن هذه الحقيقة مكتملة أي أن وسائل الإعلام قد تشكل صورة مثالية عن المجتمعات الغربية لدى المتابع وتُغفل بدون قصد أو بقصد الصورة الحقيقية التي تتضمن السلب والإيجاب ولكنها من ناحية التأثير تقوم بتشكيل عقلية الجماهير على ما تم عرضه فحسب، ولهذا فإن عامل الجذب للهجرة إلى البلدان الأخرى قد تساهم فيه وسائل الإعلام بقوة

عن طريق ما تبثه من حقائق غير مكتملة عن تلك المجتمعات، لذا فإن من الواجب على وسائل الإعلام في دورها للحد من الهجرة غير النظامية أن تقوم ببث رسائل إعلامية متوازنة عن المجتمعات الغربية تتضمن السلب والإيجاب فيها لكي تشكل لدى المتابع حقيقة مكتملة عن هذه المجتمعات وهذا يحتاج إلى سياسة إعلامية تعمل على مدى طويل لأن الجماهير تكونت لديها صورة نمطية عن بلدان الجذب يصعب تغييرها على المدى القصير.

5- التوازن المعرفي:

تفيد نظرية التوازن المعرفي بأن الجماهير المتابعة للوسائل الإعلامية تقارن ما تحمله من قناعات وأفكار مع ما يبث في وسائل الإعلام فإذا ما وجدت هذه الأفكار متآلفة مع قناعاتها حدث التوازن المعرفي، أما إذا اختلفت قناعات الجماهير مع مضامين الرسائل الإعلامية حدث التنافر المعرفي (الشريف، 2017، ص70) وعندها يختار المتلقي بين نبذ الرسالة الإعلامية الموافقة لآرائه أو قبولها ويرى الباحث بأن الصورة المضيئة للمجتمعات الغربية لدى الطامحين للهجرة هي القناعة المترسخة لديهم والتي إذا ما قابلها في وسائل الإعلام ما يعاكسها حدث التنافر المعرفي أي أنه إذا ما تحدثت وسائل الإعلام عن مأساة المهاجر غير النظامي في الخارج قد يحدث التنافر المعرفي وبالتالي قد يحدث النفور من مضمون هذه الرسالة وعدم الاقتناع بها، لذا يرى الباحث بأن وسائل الإعلام في دورها للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية تواجه تحدٍ كبير وبالربط بين النظرية السابقة وهذه النظرية فإن أي وسيلة إعلامية في مواجهتها لظاهرة الهجرة غير النظامية تواجه تحديين أولهما أن الحقيقة الاجتماعية التي ترسخت عن المجتمعات الغربية والتي ساهمت بشكل أو بآخر وسائل الإعلام في تكوينها هي ما جعلت من بلدان الهجرة بلدان جذب كما يسمى في نظريات الهجرة، والتحدي الثاني أن ما يخالف هذه الحقيقة في وسائل الإعلام قد يؤدي إلى تنافر معرفي لدى الجمهور، ومن هنا تحتاج وسائل الإعلام في مكافحتها للهجرة غير النظامية إلى سياسة متينة تقوم على أساليب التكرار وترتيب الأولويات والتأطير التي تحدث عنها الباحث آنفاً.

6- الإعلام المتخصص:

إن الإعلام المتخصص أصبح سمة بارزة لإعلام العصر لأنه يستهدف قضايا بعينها وجمهوراً بعينه (الحديدي، اللبان، 2009، ص37)، ويرى الباحث أن الإعلام المتخصص متساوق مع النظريات الإعلامية السالفة الذكر والتي استخدمها الباحث كنماذج إرشادية لرسم سياسة إعلامية مكافحة لظاهرة الهجرة غير النظامية فنظرية التكرار والملاحقة تتضمن عنصر التركيز الإعلامي المكثف على ظاهرة من الظواهر والذي هو ديدن الإعلام المتخصص، وأسلوب وضع أطر محددة تكتنف جوانب قضية الهجرة غير النظامية تتطلب مساحات إعلامية متخصصة ، وتخصيص مساحات برامجية وحملات دعائية لمعالجة ظاهرة الهجرة هو محور ترتيب الأولويات، لذا يرى الباحث بأن الإعلام المتخصص ليس منفصلاً عن التطور الطارئ على النظريات الإعلامية بل هو جزء لا يتجزء من منظومة إعلامية مترابطة تمخضت عن دراسات متعمقة.

(نتائج الدراسة)

- الهجرة غير النظامية هي الانتقال من بلد إلى آخر بطريق غير قانوني.
- الهجرة غير النظامية ظاهرة خطيرة على الإنسان ويجب التصدي لها بكافة السبل المتاحة.

- من واجبات وسائل الإعلام التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، التي أودت بحياة آلاف البشر.
- ليبيا من أكثر البلدان المصدرة للمهاجرين غير النظاميين عبر سواحلها .
- الإعلام المحلي يهتم بالجانب الإخباري في تغطيته للهجرة غير النظامية ويهمل المضامين البرامجية والدعائية ، مما يجعل التغطية الإعلامية غير موجهة التوجيه الصحيح لمكافحة الظاهرة ، فمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية تتطلب حملة إعلامية متكاملة تتضمن الجانب الإخباري والدعائي والبرامجي.
- يمكن الاستفادة من نظرية التكرار والملاحقة في إقناع الطامحين للهجرة غير النظامية بسلبياتها ومخاطرها، وأسلوب التكرار يجب أن يتم بصيغ إعلامية مختلفة.
- تبرز أهمية القضايا بوضعها في خانة أولويات الوسائل الإعلامية، وهذا الجانب مفتقد في الإعلام المحلي الذي يهمل البرامج التوعوية والحملات الدعائية في مكافحة الهجرة غير النظامية ويكتفي بالجانب الإخباري.
- يستفاد من نظرية التأطير في الإحاطة بالقضايا ومعالجتها في مختلف جوانبها.
- وسائل الإعلام قد تتسبب في زيادة ظاهرة الهجرة غير النظامية لأنها قد تزيد من عامل الجذب لدول الهجرة بعرضها للجوانب الإيجابية في هذه الدول بما يسمى بتشكيل وسائل الإعلام للحقيقة الاجتماعية وهو تسليط الضوء على جانب واحد من الحقيقة.
- .العمل على تخصيص مساحات إعلامية لظاهرة الهجرة غير النظامية أحد أهم متطلبات الحد منها.

توصيات الدراسة:

- توصي الدراسة بضرورة اهتمام الإعلام المحلي بظاهرة الهجرة غير النظامية من خلال الدعاية المضادة لها وإفراد المساحات البرامجية التوعوية والتثقيفية والدينية لمواجهتها.
- توصي الدراسة بضرورة تركيز وسائل الإعلام الليبية على مخاطر الهجرة غير النظامية وسلبيات الإقامة غير القانونية في بلدان الهجرة.
- توصي الدراسة بضرورة الربط بين الممارسة الإعلامية في معالجة القضايا المختلفة في المجتمع والنظريات الإعلامية باعتبارها نماذجاً إرشادية لسبل التأثير في المتلقي.
- توصي الدراسة بضرورة اتباع الإعلام المحلي لسياسة إعلامية موحدة في معالجة ظاهرة الهجرة لخلق نوع من التوازن المعرفي للمتلقي، وذلك باتباع أسلوب التكرار ووضع ظاهرة الهجرة في مقدمة أولوياتها ووضعها في أطر إعلامية شاملة ومركزة و موحدة.
- توصي الدراسة بضرورة إفراد مساحات إعلامية متخصصة تتضمن البرامج التوعوية والدعاية المضادة لظاهرة الهجرة غير النظامية.

المراجع:

- أبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، دن، بيروت: دار الفكر.
- الكافي،(1994)، معجم الكافي، ط3، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
- اسماعيل، محمود، (2003)، مباديء علم الاتصال ونظريات التأثير، ط3، القاهرة: الدار العالمية للنشر.
- ثمار، يوسف، (2005)، نظرية وضع الأجندة دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري: كلية العلوم السياسية والإعلام.
- الحوات وآخرون، علي، (2007)، مجلة الدراسات، العدد28، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- سعودى، حسن، (2008) الأمن الغذائي العربي وأهمية دور السودان، الخرطوم: شركة مطابع السودان.
- عمر، الهادي، (2008) الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى إيطاليا، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.
- اللبان، شريف، والحديدي، منى. (2009)، فنون الاتصال والإعلام المتخصص، ط1، القاهرة: الدار المصرية واللبنانية للكتاب.
- زهول، فرج، (2009)، الحقوق الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.
- الحداد، فرج، (2010)، تطور العلاقات الليبية الأوروبية ودورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.
- المشاي، سالم، (2011)، السياسة العامة الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.
- دخالة، مسعود، (2014)، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، العدد5، الجزائر: جامعة قسطنطينة.
- فرفر، علي، (2016)، نظريات وقضايا إعلامية، جامعة طرابلس، كلية الفنون والإعلام، محاضرات غير منشورة.
- الشريف، عابدين، 2017، توظيف النظرية في البحث الإعلامي، ط1، طرابلس: شركة الخبراء المتميزون.

(شبكة المعلومات الدولية)

- جريدة بوابة الوسط، http://alwasat.ly/news/libya/157588 إبريل 2019،
- تقرير المنظمة العالمية Human Rights Watch لعام 2018.
- https://www.alhurra.com/a/ضحايا-الهجرة-غير-الشرعية-وفيات-خارج-السجلات/466645.html